

كوت ماري عراقي

داد كاي بالاي نيوتليحادي



جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٩٦/تدنية/٢٠١٢

نشأت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٧/٥/٢٠١٢ برئاسة القاضي السيد ممدت المحمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامي وجمهر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد باهان ومحمد صائب النقشبدي وعمود صالح التميمي وميخائيل شعلتون قس كوريكس وحسين أبو الحسن الماذوليين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

المسيز / المدعي / علي محمد حسين .

المسوز عليهما / المدعى عليهما / ١- وزير العدل / إضافة لوظيفته .

٢- مدير التسجيل العقاري في الكاظمية / إضافة لوظيفته

وكليهما إشتاق صادق رمن .

الإضاء

ادعى المدعي (المسيز) إمام محكمة القضاء الإداري مطالباً بإلغاء امتناع المدعى عليهما عن تنفيذ أمر محكمة يداءة الكاظمية (١٩/تقلم/٢٠٠٥) في ٢٦/١٠/٢٠٠٨ قيد واردة مديرية التسجيل العقاري في الكاظمية (٢٦٦٨٩) في ٢٧/١٠/٢٠٠٨ استناداً لبيانات تقلمه لدى المدعى عليهما (٤٧٠) في ١/٧/٢٠١٢ والاستعلام (٨٠) في ٧/٨/٢٠١٢ والذي تقلم بهما لاتخاذ الإجراءات الإعدابية والإدارية لإحالة امتناع ومساعدة موظفي المدعى عليهما عن تنفيذ الأمر المذكور وإمتناع المدعى عليه عن اتخاذ الإجراءات القانونية بحق الموظفين الممتنعين والممتاعين عن تنفيذ القرار وعدم استجابة المدعى عليه (وزير العدل / إضافة لوظيفته) لتقلمه . تقلم المدعى بموجب تقلمه المؤرخ ٤/٧/٢٠١٢ إلا أنه لم يبت بالتقلم رغم مضي المدة القانونية . أقام المدعى دعواه بتاريخ ١٣/٨/٢٠١٢ طالباً بأجراء التحقيق لتسفيص الموظفين الممتنعين والممتاعين لإحالتهم إلى المحكمة المختصة لإصدار الحكم الجزائي اليك وإزام المدعى عليهما بتنفيذ الأمر المذكور والذي يقضى بتنفيذ القرار (١٩/تقلم/٢٠٠٨) بحجز سجلات العقارية لقطع (١٩/٤) و (١٩/٤ حتى ٣٠/٤) بقرينة القرارات (١ - ٢) تقلم ٢٠١١ و ٢٠١٠/٩/٢٧ مجلس شورى الدولة المنفذ بقرار وزير العدل (١٩٨٤) في ٢٥/٨/٢٠١٠ صادرة مديرية التسجيل العقاري العامة بكتابها المرقم (١٧٢٤٦) في ٩/٥/٢٠١١ قيد وارد مديرية التسجيل العقاري في الكاظمية (١٤٥٣٠) في ١٥/٥/٢٠١١ منفذ في المعامنة في ٢٩/٥/٢٠١١ والغاء امتناع المدعى عليهما

كويتي عراقي
داك كاي بالاي نيئيحيدي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

عدد: ١٦/١٦٠٣/٢٠١٣

والمحکم له بتفلیذ الأمر المذكور المشار إليه فی أعلاه وتفیذیه وفق الإجراءات المرسومة فی قانون المرافعات المدنية . ونتیجة للمرافعة المحضورية العتلیة أصدرت محكمة القضاء الإداری بتاريخ ٢٠١٣/١/٢١ وبعد الاستشارة (٣٢١١/ق/٢٠١٣) حکماً بالاتفاق بقضی بده الدعوی من جهة الخصومة طعن التمييز بالمحکم امام المحكمة الاتحادية العليا بموجب لائحة التمييز المؤرخة ٢٠١٣/١/٣١ والمطروح عنها الرسم بتاريخ ٢٠١٣/٢/٣ طلباً لفضله للأسباب الواردة فیها .

القرار

لدى التدقیق والمداونة وجد ان الطعن بالتمييزي مقدم ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً ولدى عطف النظر على الحكم المميز وجد انه صحيح وموافق للقانون للأسباب الواردة فيه ذلك لان قرار محكمة بداءة التظلمية بحجز (٥١٩٦) سهماً من سهام المدعی علیه حسین الزکم بعد عن الأوامر الوالتية وان القرار الذي يصدر نتيجة التظلم من هذا القرار يطعن فيه أمام محكمة الاستئناف بصفتها التمييزية وان محكمة القضاء الإداری غير مختصة بالطعن بقرارات محكمة بداءة او بقرارات المنفذ العدل عند امتناعه عن تنفيذ قرار المحجز لان محكمة القضاء الإداری لا تختص بالطعن بالقرارات الإدارية التي رتبم القانون طريقاً للطعن فيها استثناءً المادة (٧) الفقرة (ج) بامسأ) من قانون مجلس شورى الدولة رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٩ وعليه قرر تصديق الحكم بالتمييز ورد الاعتراضات التمييزية وتحصيل التمييز رسم التمييز وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠١٣/٥/٢٢ .

الرئيس
مفحت المحمود

العضو
فاروق محمد السامي

العضو
جعفر ناصر حسين

العضو
أكرم هبة محفد

العضو
أكرم احمد باديان

العضو
محمد صائب التكتنجادي

العضو
عبود صالح الشبيسي

العضو
ميخائيل شمشون قس كوركي

العضو
حسين ابو الكثر